﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٢﴾ [فاطر: 2]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

اللـه يَصطفي أنـواعًـا مـنَ الـرّحـمـات لمن شـاء، زيـادةً منه في الإكـرام والعطاء

لمّا بين في الآية السابقة كمالَ القدرة ذكر هنا بيانَ نفوذِ المشيئة ونفاذِ الأمر، يعني: إنّه تعالى إنْ رحم فلا مانعَ له، وإنْ لم يرحم فلا باعثَ له عليها[1]، فلما ذكر أنواعًا منَ الخلائق العظيمةِ، وخصّها بما يزيد في رُتبتها وخلْقِها على ما سواها، ثمّ عمّم تلك الزّيادةَ على ما شاء من خلْقه، تنبيهًا على أنّ هذه الزّيادةَ ليست قاصرةً على هذه الأنواع العظيمة المُتعيّنةِ في مطلع السّورة، فقال: ﴿يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ﴾ أخبر هنا في هذه الآية أنّ هناك زيادةً أخرى تشملُ الخلْقَ جميعًا، ويشتركون جميعًا في أصلها، ويتفاوتون في مقاديرها، وهي فتوحاتُ الرّحمة التي وسعت كلَّ شيء، وهذه الفتوحاتُ هي زوائدُ على الأصل الذي يسعُ كلَّ الموجودات، وهذه الزّوائد في فتوحات الرّحمات هي من جنس تلك الزّيادة في الخلْق، فقال: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ﴾.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مُمۡسِكَ﴾: أصلُ (مسك) يدلّ على حَبْسِ الشَّيْءِ، يقال: أَمْسَكْتُ عنه كذا، أي: مَنَعته، وإمساكُ الشّيء: التعلّقُ به وحفظه، ومنه قولُه تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر: 41][2]، والإمساكُ هنا: المنعُ، أي: لا مانِعَ لرحمتِه إذا هو أرسلها وفتَحَ بها على من يشاء.

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 222.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (مسك).

2) ﴿مُرۡسِلَ﴾: أصلُ (رسل) يدلّ على انبعاثٍ وامتداد في تُؤدةٍ ويُسْر[1]، وتُصوّر منه تارة الرّفقُ، فقيل: على رِسْلِكَ، إذا أمرته بالرّفق، وتارة الانبعاث فاشتقّ منه الرّسول، والإرسال: يقابل الإمساك، كقوله تعالى هنا: ﴿وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

ما يفتحِ اللّهُ للنّاس من رزقٍ ومطرٍ وصحّةٍ وعلْمٍ وغيرِ ذلك منَ النِّعَم التي لا تتناهى أنواعُها وأفرادها، فلا أحدَ يقدرُ أن يُمْسِك هذه الرّحمة، وما يمسِكْ منَ الأقدار عمومًا إنْ خيرًا وإن شرًّا، فلا أحد يستطيعُ أن يرسل ما قدّر إمساكَه، بعده ﷻ، وهو العزيز القاهر لكلّ شيء، الحكيمُ الذي يرسل الرّحمة ويمسكُها وفْق حكمتِه[3].

إن شاء الله تعالى أمرًا فلا مانعَ له

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

موقعُ جملةِ: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ﴾:

جملةُ: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ﴾ ابتدائيّةٌ شرطيّةٌ[4]، وهي استئنافٌ مُخصِّصٌ للعموم في قوله: ﴿يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ﴾، فهذا عمومٌ في كلّ زيادةٍ وخيرٍ يحصل في كلّ أصنافِ الخلْق، فكأنّ الكلام على حذفِ مضافٍ، أي: (يزيد في أصناف الخلق ما يشاء)، وقولُه: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ﴾ تخصيصُ ذلك العموم الحاصلِ في الخلْق بما يكون في النّاس منهم؛ لأنّ فتوحاتِ الرّحمة هي من جنس تلك الزّيادة في الخلْق.

الله كريمٌ يُطْمِعُ النّاسَ في خيره

دلالةُ ﴿مَّا﴾ في ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ﴾:

﴿مَّا﴾ في قوله: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ﴾

الله وحده هو مصدرُ كلّ فتْحٍ، فالطّمعُ يجبُ أن يتعلّق به وحده

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (رسل).
(2) الراغب، المفردات، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (رسل).
(3) مجموعة من العلماء، التفسير الميسّر، مجمع الملك فهد، ص: 434.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 252.

شرطيّةٌ، تفيد العمومَ، فتقع على كلّ شيءٍ منَ الخير أراده اللّه لعبده منَ السّعة في الأموال والأحوال والآجال، وكلِّ خيرٍ ظهرَ أو بطَن، ولا يخفى أنّ ﴿مَّا﴾ تقعُ لذوات غيرِ العقلاء، ولصفات العقلاء، وهي هنا كذلك، فالمقصود: أيُّ شيءٍ من جوهر الخيرِ وأسبابه، وأيُّ شيءٍ من تَراحُم الخلْق فيما بينهم يقعُ فهو من فتوح اللّهِ وحده؛ **فالأوّل:** ذواتُ الأشياء، وهي موادُّ الخيرات وأعيانُها، **والثّاني:** صفاتُ العقلاء وهي تراحُمُ النّاس فيما بينهم بما يُنجِز المصالحَ، ويدفع الأضرارَ[1].

بلاغةُ المجازِ والاستعارةِ في ﴿مَّا يَفْتَحِ﴾:

الفتْحُ إرهاصٌ للإرسال

سُمّيَ الإرسالُ في قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ فتْحًا، بدليل قوله: ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾، وبدليل المقابلةِ بالإمساك في: ﴿فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾، فالإمساكُ مقابِلُهُ الإرسالُ، فلمّا كان الفتْح سببًا للإرسال سمّاه به، على طريقة المجاز المرسل؛ لعلاقة السّببيّة، فأطلق السّببَ: (الفتح)، وأراد المُسبَّبَ: (الإرسال)، وتسميةُ الإرسال بالفتْح؛ للإشعار بأنّ هذا الإرسالَ عن وُسْع، وللإشارة إلى أنّ ذلك الإرسال كان بعد إغلاقٍ وانكتام، انفتَح بالإنعام، وهو تصويرٌ لحالةٍ بديعةٍ ومعجِزَة، وهي حالُ الانعتاق منَ العُسْر إلى اليُسْر، فصوّرَ تأثيرَ العُسْر في حالِ الإنسان وتحوّلَه إلى اليُسر، بحال الحِصار والجمود الذي انفكّ وانفتح وتفتّق بمراسيلِ الرّحمات المِدرارة، ومَساييلِ الخيرات المُنهمِرة الدّفّاقَة، فكان في استعارة الفتْح للإرسال تمثيلٌ نَيِّرٌ بديعٌ سرى في التّركيب، فاستضاء به النّظم وأينعَ[2].

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 429، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 252، وفاضل السامرائي، معاني النحو: 4/ 86.

(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 8.

دلالةُ ﴿مِن﴾ في ﴿مِن رَّحْمَةٍ﴾:

﴿مِن﴾ في قوله: ﴿مِن رَّحْمَةٍ﴾ بيانيّةٌ لِما في الشّرطِ منَ الإبهام، فـ﴿مَّا﴾ عامّةٌ، و﴿مِن﴾ بيّنتْ ذلك العامَّ من أيّ صنفٍ هو[1].

دلالةُ التّنكيرِ في ﴿رَّحْمَةٍ﴾:

التّنكير في: ﴿رَّحْمَةٍ﴾ للتّعظيم والتّكثير والإشاعة والإبهام، كأنّه قال: من أيّةِ رحمة كانت سماويّةً أو أرضيّةً، فلا أحدَ يقدر على إمساكها وحبْسها[2].

نكتةُ إفرادِ ﴿رَّحْمَةٍ﴾:

رحـمـةُ الـلـه أنـواعٌ لا تُحصى وألطافٌ لا تُعدّ

أُفردتِ الرّحمةُ في قوله: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾، لِمُناسبةِ التّنكير؛ للدّلالة على عموم الجنس؛ توسّلًا بذلك إلى إطلاقها وشيوعِها في أفراد الرّحمات كلِّها الحسّيةِ والمعنويّةِ، والظّاهرةِ والخفيّةِ، وليدلّ بالإفراد على أنّ جميع الرّحمات هي من ذلك الجنس وهذا الأصلِ الذي هو من عند الله وحده، كأنّه قيل: (من رحمته التي منها جميعُ الرّحمات)، ولم يَجْمَعِ اللّفظَ؛ تنبيهًا على أنّ رحمة الله ﷻ لا تُحصى في أنواعها فضلًا عن أفرادها[3].

علّةُ الابتداءِ بفتحِ أبوابِ الرّحمةِ:

رحمةُ الرّحمنِ الرّحيمِ تسبقُ دومًا غضبَه

تقديمُ بيانِ فتح أبواب الرّحمة في الذّكر في الآية دليلٌ على سَبْقِ رحمته غضبَه، وهو وجهٌ من وجوه الفضل، وأكّد هذا عوْدُ الضّمير في ﴿مُمْسِكَ لَهَا﴾ عليها؛ ليُعلم أنّ المفتوح أبوابُ الرّحمة، ولا ممسكَ لرحمته[4].

دلالةُ الفاءِ في الجواب: ﴿فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾:

إذا أتتِ الفتوحُ زالتِ الحتوف

أصلُ ﴿مَّا﴾ في قوله: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ﴾ أنّها اسمٌ موصولٌ

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 12.
(2) الزمخشري، الكشّاف: 3/ 596.
(3) أبوحيان، البحر المحيط: 9/ 12، وابن عثيمين، تفسير سورة فاطر، ص: 24.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 222.

ضُمّن معنى الشّرط، فانقلبت صِلتُه إلى جملةٍ شرطيّةٍ، وانقلبت جملةُ الخبر جوابًا، فأصلُ ﴿مَّا﴾ الشّرطيّةِ هو الموصولة، على طريقة تشبيهِ الموصول بالشّرط، ولذا اقترن الجوابُ بالفاء، في قوله: ﴿فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ﴾؛ ليدلّ على أنّ (انتفاء الإمساك) ترتّبَ على ثبوت الفتْح، ترتُّبَ الجزاء على الشّرط، فيكون ثبوتُ الفتْح بالرّحمة سببًا لعدم إمكانِ المانع من ذلك، ولو حذفَ الفاء، لاحتمل السّببيّةَ وغيرها، أي: يحتمل أنّ انتفاء الإمساك مترتِّبٌ على ثبوت الفتْح، ويحتمل أنّ انتفاء الإمساك ليس مترتِّبًا على وجود الفتْح، بل هو حاصلٌ له قبل الفتْح، وعلى هذا فدخولُ الفاء يفيدُ التّنصيصَ على السّبب، وحذفُها لا يفيد التّنصيصَ على شيء، بل يحتمل السّببَ وغيرَه، فدخولُ الفاء هنا دلّ على ثبوت استحقاقِ الجوابِ باستحقاق الشّرط، من غير انفصالٍ بينهما، فهما مقترنان اقترانَ الوعدِ بشرطِه، فلا يقعُ الوعدُ إذا لم يحصلْ شرطُه الموجِبُ له[1].

دلالةُ النّفي في الجواب: ﴿فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ﴾:

لا يستطيعُ أحدٌ إيصادَ ما فتحَه الله

(لا) في الجواب في قوله: ﴿فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ﴾، هي النّافيةُ للجنس، أي: لا مُمْسِكَ لها موجودٌ، فلا يوجد شيءٌ أصلًا يستطيعُ إيصادَ ما فتحه اللّه منَ المغاليق، أوِ اعتراضَ ما بسَطَه وأعطاه، أو منعه[2].

نكتةُ التّعبيرِ بـ﴿مُمْسِكَ﴾ دون (ماسِك):

الإمساكُ يقترنُ بالقصد، والمَسْكُ قد يقترنُ به وقد لا يقترنُ

قولُه: ﴿مُمْسِكَ﴾ اسمُ فاعل من (أمسك)، ولم يقل في السّياق الكريم: (فلا ماسِك لها)، لكون (الإمساك) الذي هو من (أمسك) يدلّ على القصْد والعمْدِ والإحكام في الفِعل، ولذلك قال: ﴿مُمْسِكَ﴾، وأمّا (مسَك) فقد يقعُ بأدنى مُلابسة ومن غير إصرار، فيخلو منَ الإحكام، ولذا لم يقل(ماسك)؛ لتحقيق التّحدّي في المُضمَّن في النّفي.

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 429، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 252، وفاضل السامرائي، معاني النحو: 4/ 86، 4/ 127.

(2) ابن عثيمين، تفسير سورة سبأ، ص: 25.

دلالةُ التّعبير بالاسمِ دونَ الفعلِ:

لم يقل في السّياق الكريم: (فلا يُمسكها أحد) بنفي الفعل، بلِ اتّجه لنفي الوصف عن الذّات، ولذا عبّر باسم الفاعل؛ ليدلَّ على انتفاء ذلك الوصفِ عن جميع الذّوات، وهذا أبلغُ منَ الفعليّة التي تدلّ على الحدوث دون الذّات، مع ما في الاسم منَ الثّبوت والاستمرار الذي لا يخفى.

لا قُـدرةَ لأحـدٍ سـوى الله على الحقيقة

مرجعُ الضّميرِ في ﴿لَهَا﴾:

الضّميرُ في ﴿لَهَا﴾ يعود على الرّحمة، أي: لا ممسِك لتلك الرّحمة، أي: لا مانعَ لها أنْ تصِلَ إلى مواقعها المقدورة إنِ اللّهُ أرسلَها[1].

توجيهُ المقابلةِ المعنويّةِ بين (الفتْح) و(الإمساك):

بين الفتْح في قوله: ﴿يَفْتَحِ ٱللَّهُ﴾، والإمساكِ في قوله: ﴿فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ مقابلةٌ معنويّةٌ؛ لأنّ الفتح في معنى الإرسال، فكأنّه قيل: (ما يرسله اللّه فلا ممسِك له)، أو (ما يفتحُه اللّه فلا مُغلِقَ له)، والتّعبيرُ بثبوت الفتح في مقابِل نفي الإمساك، فيه كنايةٌ بديعةٌ عن أنّ اللّه سبحانه غالبٌ مانعٌ، وأنّ وعده ماضٍ نافذٌ، وأنّ التّعلّق بغيره في المنع أوِ العطاء تعلّقٌ بما لا ضمانَ له، ولا ثِقةَ فيه، وكنايةٌ عن أنّ المنع والعطاء والنّفع وعدمَه هو ذاتيٌّ في اللّه، بمعنى أنّ اقتدار اللّه على ذلك هو وصفٌ ذاتيٌّ فيه سبحانه، وأمّا ما سواه فهو الأوصافُ العرضيّةُ التي لا ثباتَ لها ولا ذاتيّة، ولذا كان التّعلّقُ بها في المخلوقين تعلّقًا بما لا حقيقةَ له في نفسِه، بل من غيره، وهو مصدرُ الأشياء، وهو اللّه سبحانه، فعاد كلُّ شيءٍ إليه، ولذا وجبَ التّعلّقُ به وحده.

الـفـتْـحُ يعقبُه الإرســـــالُ، والإمـــســـاكُ يسبقُه الغلْقُ

نكتةُ حذفِ متعلّقِ: ﴿يُمْسِكْ﴾:

حذْفُ متعلّق ﴿يُمْسِكْ﴾ في قوله: ﴿وَمَا يُمْسِكْ﴾؛ للتّعميم، فيشملُ الرّحمةَ وغيرها، أي: (وما يمسكه اللّه من المنافع أو المضارّ فلا

حـذفُ المتعلّقِ لـلـتّـعـمـيـم؛ لإفـادة شُـمـولِ القُدرة

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 12.

يشاؤه، ولا يقضي به، فلا مرسِل له بعد منْع الله له)، بدليل أنّه لم يذكر للإمساك تبيينًا، فهو باقٍ على العموم في كلّ ما يُمْسِك، أمّا تقديرُ المفعول على الرّحمة، بدلالة ما قبله عليه، أي: (وما يمسك من الرّحمة)، فتضييقٌ للمعنى من غير حاجة أو مُعارِضٍ يقتضيه، ولكن على هذا الوجه يكون الضّميرُ المذكّر في الجواب في قوله: ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾ عائدًا على لفظ ﴿مَّا﴾ في: ﴿مَّا يَفْتَحِ﴾، والتأنيث في: ﴿فَلَا مُمْسِكَ لَهَآ﴾ عائدًا على لفظ الرّحمة، وعلى معنى ﴿مَّا﴾، ومعناه: الرّحمة[1].

من رحمة الله وقايتُه النّفوسَ استيحاشَ ما تكره، بعد أنْ آنَسَتْ ما تحِبّ

وعلى هذا الوجْه لحذف المتعلّقِ نكتةٌ بديعةٌ، وهي وقايةُ النّفوس وتجنيبُها من استيحاشها ما تكره، بعد أنْ آنَسَتْ ما تحِبّ، ولذلك لم يقل: (وما يمسك من الرّحمة)؛ لأنّ إمساك الرّحمة ممّا يُنفِّرُ ويوحِش، لا سيّما بعد حصول التّفاؤل بذكرها في: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾؛ وليدلّ بذكرها مع إرسالها وحذفها مع إمساكها على أنّ رحمته سبقت عقوبتَه[2].

معنَى ﴿مِنۢ﴾ في ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾:

لا أحدَ يُنفِذُ ما حبسَه الله

﴿مِنۢ﴾ في قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ ابتدائيّةٌ؛ للدّلالة على البَعديّةِ الخاصّة، وهي بعديّةُ الإمساك المذكور، أي: فلا مُرسل له من بعد إمساك الله له، أي: من تلك الجهة وهو حالُ منْعِ الله له بإمساكه وعدمِ إنفاذه، ولو أسقط الجارّ فقيل: (فلا ممسِك له بعده)؛ لاستغرق زمانَ البعديّة، الذي يتجاوزُ زمنَ وقوع الإمساك ويتقادمُ عنه، فربّما يدّعي مدّعٍ فجورًا وزورًا أنّه لمّا وقع الإمساكُ كان هو المُمْسِكَ، فضيّق زمنَ البَعديّة بإدخال ﴿مِنۢ﴾؛ لقطع هذه الأوهام[3].

فائدةُ التّقييدِ بالبَعديّةِ في الإمساك دون الفتح:

الرّحمةُ بابٌ للتّوبةِ لا للتّفريطِ

ذُكر في قوله تعالى ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 12.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 16/ 7.
(3) البقاعي، نظم الدّرر: 16/ 7.

﴿لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ القيدُ بالبعديّة في جانب الإمساك وهو جانبُ الوعيد عند من يقدّرُ المتعلّقَ بالرّحمة بقرينة ذِكْرها المتقدّم، أي: (وما يمسك منَ الرّحمة فلا مرسل لذلك من بعده)، فيكونُ قد ترك القيدَ بالبعديّة في جانب الوعد، وذكرَه في جانب الوعيد؛ للتّأكيد والتّهديد؛ لئلا يغترّ أحدٌ بسبْق الرّحمة للغضب، فيُغريه ذلك على التّقصير والتّفريط، فألحَقَه بالقيد تأديبًا وتهذيبا؛ لعدم الغرور والرّكون[1].

إنّ الكريمَ إذا وهبَ ما سَلَب

وفي ترك القيد بالبعديّة أيضًا في جانب الوعد والتّرغيب بالرّحمة؛ لأنّ القيد بالبعديّة في معنى الاستثناء، كأنّه قال: (فلا ممسك للرّحمة إلا الله أو غيرُ الله)، فلم يقل ذلك؛ لأنّ الرّحمة إذا جاءت لا ترتفع، فإنّ من رحِمَه الله في الآخرة لا يعذّبُه الله بعدها أبدًا، لا هو سبحانه، ولا غيره، بخلاف من يعذّبه الله، فقد يرحمُه الله بعد العذاب كالفسّاق من أهل الإيمان، وأمّا تطبيقُ ذلك على حال الدّنيا، فحينئذٍ يكون في ترك القيد إشارةٌ إلى أنّ الأصل الغالبَ في أحوال أهل الدّنيا الرّحمةُ، وأنّ الأصل عند الله الرّحمةُ لا العذاب، ولذلك يصبرُ عليهم ولا يعجّلُ بأخذهم، ولا يخفى ما في ترك القيد منَ الدّلالة على أنّ الرّحمة سبقتِ الغضبَ، ولذلك لم يقيّدِ العطاءَ بها باستثناء، أو بما هو في معنى النّقض لها أو إزالتها، كأنّه يقول: الرّحمة أصلٌ ثابت لا ينتقض[2].

بيانُ الاحتباكِ في الآية:

فعلُ الله نافذٌ ناجزٌ في جميع الأحوال

يصحُّ إجراءُ النّظم على الاحتباك، أوِ الحذفِ التّقابليِّ بحذف ما في أحد الجانبين ما ذُكر نظيرُه في الثّاني، فكأنّه قيل: (ما يفتح الله للنّاس من رحمةٍ فيرسلها، فلا ممسك لها من بعده، وما يحبِس ويمنع منَ الرّحمة أوِ النّقمة، فيُمسكها، فلا مرسلَ لذلك من بعده).

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 9.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 222.

بيانُ المجازِ في استعارةِ الإمساكِ للحبْس:

الإمساكُ يدلُّ على شدّةِ القبضِ والتّمكّنِ منَ الفعل

أصلُ الإمساك في قوله: ﴿وَمَا يُمۡسِكۡ﴾ هو القبضُ على الشّيء بالجارحة، فيمتنعُ عمّن سوى آخِذِه، ثمّ استُعمِل في الحبْس والمنع عمومًا، وإنْ لم يقع فيه تناولٌ بالجارحة، فالإمساك في الآية مجازٌ عنِ الحبْس والمنع؛ ولذلك قوبل به الفتْحُ في: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ﴾، وهو جارٍ على الاستعارة التّصريحيّة، شبّه منْعَ الشّيءِ في حيّز الحبْس، بإمساك شيءٍ والقبْضِ عليه في حيّز الكفّ، بجامع الانحباس في كلٍّ[1].

مرجعُ الضّميرِ في: ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾:

قيدُ البَعديّةِ يدلُّ على التّحدّي

الضّميرُ في قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ يعود على اللّه ﷻ، ونظيرُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِۚ﴾ [الجاثية: 23]، وقولُه: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٖ بَعۡدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ ٦﴾ [الجاثية: 6][2]، ومعنى (من بعد اللّه)، أي: من بعد إمساك اللّه، فالكلامُ على حذف مضاف[3]، ويصحُّ أن يعود الضّميرُ على المصدر المفهوم منَ الفعل السّابق في: ﴿يُمۡسِكۡ﴾، وهو (الإمساك)، أي: من بعد ذلك الإمساك، والأقربُ عوْدُه إلى اسم الجليل سبحانه؛ لأنّه أدلّ على كمال التّصرّف في حقّ اللّه ﷻ[4]، ولكون السّياق واردًا بأسماء الذّوات، وهو قوله: ﴿يَفۡتَحِ ٱللَّهُ﴾ ﴿مُمۡسِكَ﴾ ﴿مُرۡسِلَ﴾، فلمّا قال: ﴿فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾، أي: لا مُرسِلَ له - واسم الفاعل يدلّ على الذّات - من بعدِ مُمْسِكِه وهو اللّه، فاستكمال النّظم على تقدير الذّات هو الأليقُ.

نكتةُ تأنيثِ الضّميرِ ثمّ تذكيرِه في: ﴿لَهَاۖ﴾، ﴿لَهُۥ﴾:

تذكيرُ الضّميرِ لعمومِ مرجِعِه

أنّث الضّميرَ في قوله تعالى: ﴿فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ﴾؛ لِعوْده على الرّحمة في: ﴿مِن رَّحۡمَةٖ﴾، وفي قوله: ﴿فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ﴾ على اعتبار أنّ الضّمير

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (مسك)، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 252.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 253.
(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 429.
(4) ابن عثيمين، تفسير سورة فاطر، ص: 28.

المذكّر يعود على لفظ ﴿مَّا﴾ الذي معناه الرّحمة، أي: (ما يمسك منَ الرّحمة فلا مرسل له، أي: لذلك الذي أمسكه، وهو الرّحمة)، وعلّةُ مجيء الضّمير في الأوّل على التّأنيث، وفي الثّاني على التّذكير عوْدُه على لفظ ﴿مَّا﴾ المذكّر، دون معناها المؤنّث، فيتّفقُ في التّأنيث كما الضّميرِ الأوّل؛ لأنّ الرّحمة كانت أقربَ وأظهرَ، في الموضع الأوّل، ولذا أنّث الضّميرَ بعدها؛ لحضورِ وقُربِ ما يدلّ عليه، وفي الثّاني في: ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾ ذكّر الضّميرَ؛ لأنّ لفظ الرّحمة كان بعيدًا في الموضع الأوّل، وجاء هنا مضمرًا، فحسُنَ تذكيرُ الضّمير؛ لأنّ أقرب مذكورٍ قبله هو لفظ ﴿وَمَا﴾ في: ﴿وَمَا يُمْسِكْ﴾ فعاد الضّمير على لفظه، ولو أنّث في موضع التّذكير للمعنى، وذكّر في موضع التأنيث للّفظ جاز، ولكنّ الأفصحَ منَ الكلام التّأنيثُ إذا ظهر قبل الضّمير ما يدلّ عليه، والتّذكيرُ إذا لم يظهر ذلك[1].

موقعُ جملةِ الفاصلةِ ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾:

العزيزُ غالِبٌ في إرادته، والحكيمُ مُتْقِنٌ في تقديره

جملةُ الفاصلة: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ تذييلٌ مقرِّرٌ لمضمونِ ما قبله، ومعربٌ عن كون كلٍّ منَ الفتح والإمساك إنّما هو حاصلٌ بموجب الحكمة التي عليها يدور أمرُ التّكوين، والواوُ حاليّة، أي: هو فاعلٌ لذلك والحالُ أنّه وحده هو العزيزُ الحكيم، وتعريفُ الطّرفين المسنَدِ والمسنَدِ إليه أفاد القصرَ، أي: هو وحده العزيزُ المانعُ والحكيمُ الصّانع، وواو الحال تفيد أنّ الجملة يُراد بها الحاليّةُ، لا التّعليلُ، والواو الحاليّة يراد منها مصاحبةُ ما بعدها لِما قبلها، وأنّ ما بعدها مستقرٌّ وثابت من قبْل الحدث المصاحبِ لها، وهو الفتح والإمساك المذكوران، ولذا فمجيءُ جملة الفاصلة جملةً حاليّةً مقترنةً بالواو؛ يدلّ على الاهتمام بمضمونها، والمبالغةِ في ثبوته وتحقيقِه، فالمعنى:

(1) ابن جرير، جامع البيان: 19/ 328، والسمرقندي، بحر العلوم: 3/ 99.

يفعل ما يفعل منَ المنع والعطاء والإرسال والإمساك والتّحدّي بهما وهذه حاله منَ العزّة والحكمة، فلا استبعادَ ولا استغرابَ[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإرسالُ والإطلاقُ:

الإرسالُ فيه سهولةٌ وبحبوحةٌ، والإطلاقُ فيه كدٌّ ومُعالَجةٌ

الإرسالُ: أصلُ الرِّسْلِ: الانبعاثُ على التّؤدَة، أي: إطلاق الشّيء وإفلاتُه بيُسْرٍ وعدم عجَلَة، وتُصوّر منه تارة الرّفق، فقيل: على رِسْلِكَ، إذا أمرته بالرّفق، وتارة الانبعاثُ فاشتقّ منه الرّسول[2]، وعبّر هنا في الآية بمادّة الإرسال في قوله: ﴿وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ إشارةً إلى معنى الرّسالة في قوله: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾؛ للإلماح إلى أنّه لا إرسالَ إلّا منَ الله، فإذا كان ذلك حاصلًا في العطايا والأرزاق والخير والشرّ في قوله: ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾؛ فأولى به أن يقع في شؤون الوحي والرّسالات، فلا إرسالَ لأحدٍ منَ النّاس أو منَ الملائكة إلّا منه وبإذنه، كما أنّه لا إرسالَ لشيء منَ الأشياء أو لِغرضٍ منَ الأغراض - كما في: ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ - إلّا منه.

وأمّا الإطلاقُ: فأصل (طلق) يدلّ على التّخلية والإرسال[3]، وهو انعتاقُ الشّيء ممّا كان يقيّده، والطّلاق الشّرعيّ: هو التّخلية من وثاق الزّوجيّة، فمتى ذُكِرَ القيْد يُقال: أطلقت، ولا يُقال أرسلت، ومنه: أَطْلَقْتُ البعيرَ من عِقاله[4]، إذا فكَكْته عنه، فأُرْسِل، ويكأنّ الإرسالَ هو استمرارُ الإطلاق، فالإطلاق يُتصوّر معه الإفلاتُ منَ القيْد، والإرسال هو الانطلاقُ في بحبوحةٍ ويُسْر، وهذا يكون بعد تعوّد الانطلاق من غير قيْد، ولذا فالإرسال يأتي بعد الإطلاق،

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 8، وفاضل السامرائي، معاني النحو: 2/ 306.
(2) الراغب، المفردات: (رسل).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (طلق).
(4) الراغب، المفردات، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (طلق).

ولم يقل في النّظم: (فلا مُطْلِقَ لها) اختيارا للأسهل، فإنّ الإرسال فيه سهولةٌ وخِفّة، والإطلاق فيه صعوبةٌ؛ لكونه حاصلا من قَيْد، فإذا امتنع الأسهل، فامتناعُ الأصعب أولى وآكَدُ، فاصطفاء الإرسال آكَدُ في التّحدّي والمُمانَعة.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والأربعون،
سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والأربعون، سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 46 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-99-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 46 : المجلد السادس والأربعون، سورة سَبإ من الآية 13 إلى سورة فاطر الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-99-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0986397 بتاريخ 2025/01/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»